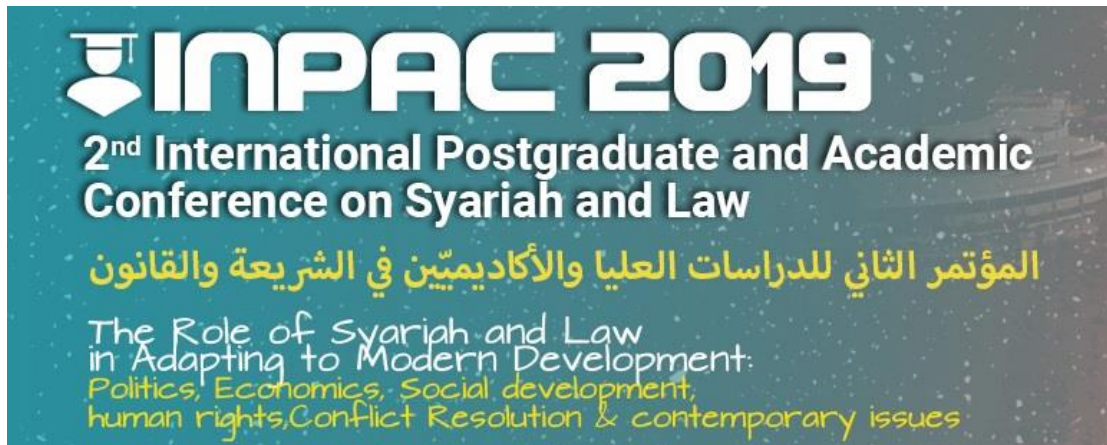


# E-PROCEEDING



## SYARIAH AND LAW DISCOURSE: SPECIAL SERIES

E-Proceeding of the 2<sup>nd</sup> International Conference of the Postgraduate Students and Academics in Syariah and Law  
(INPAC) 2019

### Compiled by:

Dr. Baidar Mohammed Mohammed Hasan, Dr. Setiyawan bin Gunardi, Assoc. Professor. Dr. Lukman Abdul Motalib, Dr. Mualimin Mochammad Sahid, Dr. Ahmad Syukran bin Baharuddin, Assoc. Professor Dr. Yasmin Hanani Mohd Safian, Dr. Muneer Ali Abdul Rab, Dr. Muhamad Firdaus Bin Ab Rahman, Dr. Hussein 'Azeemi Abdullah Thaidi, Dr Zulfaqr bin Mamat, Dr. Che Zuhaida Bt Saari, Dr. Syahirah Abdul Shukor, Dr Nik Rahim bin Nik Wajis, Dr. Fithriah Wardi, Dr. Mahmoud Mohamed Ali, Dr. Nisar Mohamad Ahmad, Dr. Fareed bin Mohd Hassan, Mohamed Faiz Asyraf Bin Razali

eISSN 2710-6462



### Published by:

Faculty of Syariah and Law  
Universiti Sains Islam Malaysia

November 2019

## TABLE OF CONTENTS

### إعادة هيكلة الدّين: التّوصيف والتّكليف (دراسة تحليلية)

<sup>ii</sup> Muneer Ali Abdul Rabb. <sup>i</sup> Baidar Mohammed Mohammed Hasan .....	6
الاستبداد السياسي في الفكر الإسلامي والعربي والفكر الغربي دراسة في وسائل منع الاستبداد	
.....*معلمين محمد شهيد، أحمد علي أحمد لبر	22
الضمانات القانونية لحماية البيانات الشخصية في الفضاء الرقمي	
Ridha Hemici.....	51
وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على العبادات	
Munzir Mohieldin Fadlelmula Fadlelseed .....	72
آثار انضمام دولة فلسطين لمنظمة الشرطة الدولية (الإنتربول) في ظل الاحتلال الإسرائيلي	
.....شريف سليمان، نيك رحيم بن وجيز	86
المشاريع الصغرى: دراسة في المفهوم والمعايير الدولية والقوانين العربية	
.....عبد المجيد عبيد حسن صالح، أنور حسن عبد الله، يوسف سعود مبارك الرميضي	94
فض النزاعات في ضوء الشريعة والقانون (قضايا الأسرة نموذجًا)	
.....بيدار محمد محمد حسن، نحو فخار، يوسف تمزغين،	112
التحديات والصعوبات التي تواجه التحكيم في المالية الإسلامية أمام مراكز التحكيم الإسلامي	
Challenges and Difficulties Facing Arbitration in Islamic Finance Disputes in Islamic Arbitration Centers	
.....محمد لبيبا هشام محمود محمد زكي	123
مواجهة القانون الجزائي العماني والشريعة الإسلامية للجرائم الإلكترونية	
.....خالد بن علي بن محمد البلوشي	142
دور الخطاب الإسلامي المعاصر للدول في ترسيخ قيم التسامح ونشر السلام العالمي	
"دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجًا"	
.....الأستاذ المساعد الدكتور سيكو توري	158
الغموض في تفسير الأحكام القضائية الإدارية (الأسباب-الآثار-الحلول)	
Ali Muhsen Ali al Harbi, Dr. Baidar Mohammed Mohammed Hasan.....	173
السلم ودوره في تمويل القطاع الزراعي (ليبيا أنموذجًا)	
.....د. عادل رجب سعيد التاجوري	184

حماية القانون الدولي الإنساني لدور العبادة	
عبد الكريم زهير السرحي، منير علي عبد الرب، عارف فهمي بن يوسف	207
قاعدة الاستصحاب دراسة أصولية مقاصدية وتطبيقاتها الفقهية والقانونية	
ياسر محمد عبد الرحمن طرشاني، عبد الرحمن عبد الحميد، علي العايدي	236
حقوق الإنسان الأمنية في الإسلام : دراسة تأصيلية	
أحسين حسين الخير عيسى	258
أثر التحكيم في العقود الإدارية: دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون	
Ibtisam Juma Saeed al Shamsi <sup>i</sup> Dr. Naik Rahim bn Wajis <sup>i</sup>	269
بصمة الدماغ وأثرها في الإثبات الجنائي: دراسة تحليلية	
Abdal Munem Ruhoma Salam <sup>i</sup> Dr. Ahmad Syukran <sup>i</sup>	278
الأدلة الإلكترونية وأثرها في الإثبات الجنائي دراسة مقارنة تحليلية: بين القانون المصري والأردني	
صالح سميح السمينة، وان عبد الفتاح بن إسماعيل	287
أثر خروقات المزايا والحصانات الدبلوماسية على العلاقات الدولية	
إبراهيم بن حسن بن يوسف البلوشي، ستياوان بن غوناردي، منير علي عبد الرب	301
أساليب المعاملة داخل المؤسسات العقابية	
ياسر بن عبد الله بن سعيد البادي، محمد فيصل بن محمد	310
سيادة الدولة في ظل القانون الدولي بين المطلق والنسبي	
ناصر محمد عقل محمد، لقمان بن عبد المطلب، نور فضيلة محمد علي	332
الزواج بين الماضي والحاضر	
محمد أحمد دهام، محمد زهر الدين بن زكريا	349
خدمة العملاء في قانون حماية المستهلك الماليزي وموافقه لمقاصد الشريعة	
نور الدين عبد الكريم الكواملة	361
الالتزام بتبصير المستهلك في التشريع الليبي (في ضوء الدلائل النبوية الشريفة)	
Aiman M Omar Gaddour	385
المناطق الخالية من الأسلحة النووية: مفهومها- أهميتها	
Basma S.M. Jaballa Elmismari	400
ظاهرة انعدام الجنسية وجهود المجتمع الدولي للحد منها	
Al Harrasi Abdul Hamid Salim Obaid	408
نظرة الى الفساد في الشريعة والقانون الاسباب والحلول	

422	م. مثنى حميد شهاب و م. م. محمود شاكر
435	القضاء الإداري وسلطته من منظور الشريعة الإسلامية والقانون العماني (دراسة مقارنة) د. عارف بن فهمي منير علي عبد الرب, د. أ. حامد بن علي مستهيل الشحري,
458	تطبيقات المقاصد الضرورية عند المفسرين المعاصرين *Zayd Thabit Abdulrahmman, Prof. Madya Dr. Adnan Bin Mohamed Yusoff, Prof. Madya Dr. Khairul Anuar Bin Mohamad, Omar Shakie Abbood Alaloosh
477	مبادئ السلام العالمي في الإسلام العامة والمقاصدية والتكليفية د. تيسير كامل إبراهيم
497	دور التعليم في تأهيل واصلاح نزلاء المؤسسات الإصلاحية ياسر بن عبد الله بن سعيد البادي، محمد فيصل بن محمد
518	آثار انقضاء و انسحاب الشركة القابضة على الشركات التابعة في القانون التجاري الليبي وموقف الفقه الإسلامي من ذلك محمد محمد محمد الدحير، محمد فيصل محمد، منير علي عبد الرب
530	عوائق تطبيق الحدود في شمال نيجيريا وحلولها أحمد عمر أحمد
545	الوساطة الجنائية وسيلة جنائية مستحدثة لحل المنازعات الجنائية محمد بن راشد بن أحمد المخمري، لقمان بن عبد المطلب
553	تحليل إجابات الشيخ سعيد حوى على القادحين للشريعة الإسلامية في كتابه الأساس في التفسير Nasir Abdurrahman Ahmad Mohamed Fathy Mohamed Abdelgelil
568	نظام التحكيم في منازعات العمل في قانون العمل العماني Moosa Hamood Mohammed Alrashdi, iiWan Abdul Fattah Bin Wan Ismail
580	النظرة الأصولية في المصطلحات المصرفية عند الإمام الشاطبي رحمه الله في كتابه المقاصد الشافية Maskanatul Fiqiyah, Zainal Abidin Hajib, Hishomuddin Ahmad
589	التهرب الضريبي، مفهومه، وأسبابه، وآثاره، وطرق علاجه Salimah Alameen Rajab Meead. Dr. Mushaddad Hasbullah
601	الإعفاءات الضريبية في النظام الضريبي الليبي Salimah Alameen Rajab Meead. Dr. Mushaddad Hasbullah
623	مبدأ التناسب في إطار القانون الدولي الإنساني Dr. Abd Al Ghafoor Saleh Mohammed, Dr. Yahya Salih Mohammed
636	السلم في الأسهم دراسة تحليلية شرعية فلاح محمد فهد الهاجري، عبد المجيد عبيد حسن صالح

المهجرة غير الشرعية في منظور الشريعة الإسلامية والقانون	
طارق حسين عبد الله أبو عميد، محمود محمد علي محمود ادريس، الدكتور المشرف: أحمد شكران بحر الدين.....	646
أحكام الفائض التأميني في المملكة العربية السعودية: شركة الراجحي للتكافل نموذجاً	
د. محمد ليبيا، د. محمد إبراهيم نقاسي، د. إسماعيل دورامي، هشام محمود زكي، محمد سالم سلطان بن حريز.....	672
قابلية البيئة القانونية للسياحة الحلال في ليبيا	
عبدالباري المبروك الفيتوري محمد، د. محمد إبراهيم نقاسي، د. محمد ليبيا	693
يحق المدعي ومقاصد الاستثناء من قاعدة: [البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه]	
عبد المولى محمد محمد خليل.....	713
مبدأ المشروعية في الشريعة الإسلامية	
د. حميد بن ناصر بن حمد الحجري، د. معلمين محمد شهيد، د. محمد صبري أوانغ	727
قاعدة: جلب المصالح ودرء المفاسد: دراسة نظرية	
د. عدنان بن محمد عبد الله شلش، د. رجب شحاتة محمود محمد	749
مفهوم مسؤولية الحماية الدولية للمدنيين بين القانون الدولي والفقهاء الإسلاميين	
عادل خوالدي، عبد الرحيم معاليم.....	771
العقوبات في الشريعة وجدواها في العصر الحديث	
Prof. AbdulRahman Riad Ammache.....	797

### قابلية البيئة القانونية للسياحة الحلال في ليبيا

عبدالباري المبروك الفيتوري امحمد، د. محمد إبراهيم نقاسي، د. محمد ليبيا

#### ملخص البحث

تعتبر السياحة عنصر مهم من عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية فهي وسيلة للتواصل بين الشعوب وثقافتها المختلفة، وكذلك وسيلة للترفيه عن النفس وتهذيبها، أيضاً أهميتها كمصدر تمويل لميزانية الدول.

ظهر في العقد الأخير ظاهرة السياحة الحلال التي تتماشى خدماتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومن هنا دعت الحاجة إلى النظر للسياحة وفق معايير الشريعة الإسلامية لما تمثله من أهمية عند مقارنتها بالسياحة التقليدية والتوجه إليها من المسلمين وغير المسلمين، ونظراً لبعض الخصوصية التي يتميز بها السائح المسلم والذي يتطلب خدمات سياحية تتماشى مع الشريعة الإسلامية، تسعى أغلب الدول المهتمة بقطاع السياحة إلى إنشاء بُنى تحتية تستجيب لمتطلبات مفهوم الحلال في المشاريع السياحية، ومن ضمن أهم ما يجب توفيره هو البيئة القانونية المناسبة التي تلائم هذه الظاهرة لجذب الراغبين في استخدام السياحة الحلال، هذا الاهتمام يدعو الدراسة إلى التنقيب والكشف عن هذه الظاهرة في ليبيا من خلال البحث عن القوانين واللوائح التي تنظم قطاع السياحة أو التشريعات التي ترتبط بالمشاريع السياحية والخدمات التي تقدمها لمعرفة مكانة مفهوم السياحة الحلال في ليبيا وبيان موقف المشرع الليبي من هذه الظاهرة وهل وضع لها إطاراً واضحاً في تشريع السياحة أو التشريعات ذات العلاقة أم أن النظام التشريعي وضع نظاماً عاماً ضمناً لم يتضمن مصطلح السياحة الحلال. ويستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي للوصول إلى النتائج المرجوة.

#### ABSTRACT

Tourism is an important component of social and economic development. It is a means of communication between peoples and their cultures, as well as a means of self-recreation and refinement, especially if the tourist destination is for religious reasons. There is no doubt that the economic importance of tourism activity and its role in achieving large financial resources in many countries, Which has the potential of natural or cultural tourism, given some of the privacy that characterizes the Muslim tourist, which requires tourism services in line with Islamic law, emerged in the last decade phenomenon of tourism Halal, which are in line with Islamic law and provide the conditions for These requirements require most countries interested in the tourism sector to establish a legal infrastructure suitable to attract those interested in Halal tourism. This interest calls on the researcher to explore and uncover this phenomenon in Libya through exploration and searching for laws and regulations that regulate tourism or provide conditions And the findings of this research show that the concept of Halal tourism has legal bases in Libya derives its legitimacy from the Islamic Sharia, but these legal texts are distributed between different legislation, and some need to further clarification and scrutiny through the And the interest in the phenomenon of Halal tourism in Libya requires more explicit legal

provisions in the Libyan Tourism Law to keep up with the global phenomenon and be a source of attraction for those wishing to tourism according to Islamic rules.

## مقدمة

تعتبر السياحة مصدر مهم من مصادر التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة فهي النشاط الذي يقوم به الفرد أو المجموعة لأهداف متنوعة تتضمن الترفيه عن النفس أو التعبد أو العلاج أو الثقافة، فتختلف الأهداف بحسب الغرض من هذا النشاط والذي يتمثل في الانتقال أو السفر إلى الوجهة التي تحتوى الخدمة السياحية المقصودة لتحقيق الهدف من النشاط السياحي، وهي تتضمن نقل الإنسان في أماكن لا يقيم فيها بشكل معتاد بغرض الترفيه والتمتع بالطبيعة أو ما صنعه الإنسان أو ممارسة شعائر دينية أو الثقّف والإطلاع على ثقافة مجتمعات أخرى.

اهتمت أغلب الدول حديثاً بظاهرة السياحة نظراً لأهميتها الكبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ تعتبر وسيلة رائدة كمصدر دخل لميزانية الدولة وتساهم في الحد من معدلات البطالة والفقر وتساهم في تنمية ثقافة المجتمع<sup>(1)</sup>، إذ تشير أغلب الدراسات الحديثة إلى أن السياحة تمثل مصدر الدخل الرئيس وقد يكون الأول عند بعض الدول، فهي تدر مليارات الدولارات عند بعض الدول، ولذلك تولي هذه الدول السياحة مكانة خاصة من حيث توفير الخدمات المتميزة والسلع الاستهلاكية المناسبة، وكذلك وضع التشريعات المناسبة التي تمنح بعض الميزات الجاذبة للسائح من داخل البلد وخارجه الأمر الذي يساعد بشكل كبير على تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية التي يهدف إليها مجال السياحة في تلك البلدان وفق التنوع والتعدد في المجالات المختلفة حسب امكانيات الدولة وما تزخر به من معالم سياحية سواء كانت طبيعية أو ترفيهية أو ثقافية أو تعليمية أو غيرها من الإمكانيات الأخرى في مختلف أنحاء العالم. إلا أنه في الآونة الأخيرة برزت ظاهرة سياحية جديدة تميزت ببعض الخصائص والمميزات، وأصبحت لها مكانتها التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند الحديث عن السياحة ألا وهي السياحة الحلال أو السياحة وفق

---

(1). دليل الحد من البطالة من خلال السياحة، منظمة العمل الدولية، الطبعة الثانية 2013

<https://www.ilo.org>

معايير الشريعة الإسلامية، برزت هذه الفكرة بسبب الطلب الكبير من السياح المسلمين الذين يراعون مبادئ الشريعة الإسلامية عند ممارستهم لنشاطهم السياحي وكذلك غير المسلمين الذين انسجموا مع خدمات السياحة الحلال، ونتيجة لحجم الطلب الكبير وبالتالي العائد الضخم والمتنامي لهذا النوع من أنماط

السياحة، زاد اهتمام الدول الإسلامية وغير الإسلامية لتوفير مثل هذه الخدمات والوسائل السياحية وما تتطلبه من سلع وفق معايير إسلامية، ومن أهم الدول الرائدة في مجال السياحة الحلال دولة ماليزيا وتركيا ومصر ودول الخليج، كذلك بعض الدول غير المسلمة مثل بريطانيا وإسبانيا وتايلاند وغيرها من الدول الأخرى التي تسعى لتقديم خدمات سياحية وفق معايير الشريعة الإسلامية، إذ تنص الشريعة الإسلامية على تلك المعايير والتي يجب توافرها حتى تكون السياحة حلال.

ونظراً لأهمية السياحة الحلال وعوائدها الاقتصادية والاجتماعية يسعى هذا البحث إلى التنقيب على مفهوم السياحة الحلال في ليبيا والبحث في الجانب القانوني عن موقف المشرع الليبي من مفهوم السياحة الحلال ومدى اهتمام المشرع بالنص على هذا المفهوم في التشريع السياحي الليبي أو التشريعات ذات العلاقة بالسياحة، ومما لا شك فيه أن ليبيا لديها إمكانيات سياحية ضخمة تضاهي ما تمتلكه بعض الدول الرائدة وربما لا تمتلكه، ويمكن الإشارة هنا إلى أن ليبيا تتوسط الشاطئ الشمالي لقارة إفريقيا مطلة على البحر الأبيض المتوسط وأهم المظاهر الطبيعية التي تمتلكها ليبيا والتي تتجاوز مساحتها المليون وسبع مائة ألف كيلومتر مربع شاطئ يزيد طوله عن ألف ومائتي كيلومتر وجبال في الجزء الشرقي والغربي وصحراء كبيرة جداً، كذلك معالم تاريخية إذ تمتلك ليبيا خمسة مواقع مصنفة لدى الأمم المتحدة من ضمن التراث الإنساني العالمي يمتد عمر بعضها آلاف السنين وبعض المنارات الدينية منذ عهد الصحابة وكثير من امكانيات تجعل منها دولة رائدة في مجال السياحة، ولذلك نسعى في هذا البحث إلى بيان النظام القانوني لمفهوم السياحة في ليبيا ومدى قابليته لظاهرة السياحة الحلال وخاصة أن ليبيا يعتبر مواطنوها بنسبة 100 % مسلمون سنة، سنحاول تتبع الأسس العامة للتشريع وموقع معايير السياحة الحلال ضمنها ثم النظر إلى التشريعات السياحية ومركز السياحة الحلال في تلك التشريعات.

نظراً لأهمية السياحة الحلال وانتشارها في دول العالم والدور الذي تقوم به في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فمن المهم البحث في الجانب التشريعي لهذه الظاهرة حتى تتوفر البيئة القانونية الملائمة لها، وبالتالي فإن البحث في الإطار القانوني لهذه الظاهرة وبيان الوضعية القانونية لها يمثل أهمية حقيقية وإضافة علمية تساهم في بيان الأسس القانونية للسياحة الحلال في ليبيا وإمكانية تطبيقها.



### المطلب الأول: مفهوم السياحة الحلال ومعاييرها

قبل تعريف السياحة الحلال يتم بيان المصطلح بشي من التفصيل حتى يتم الوصول إلى المدلول الدقيق والمحدد لمصطلح السياحة الحلال فما يتم تعريفه بدايةً هو مفهوم السياحة في اللغة والفقه الإصطلاحي أي لدى الباحثين في مجال السياحة خاصة من الناحية القانونية أو الاقتصادية، إذ نبين في هذا الجزء تعريف السياحة بشكل عام والفكرة التي يقوم عليها هذا النشاط، ثم تعريفها من منظور شرعي، ونبين المعايير والضوابط الشرعية للسياحة الحلال.

#### الفقرة الأولى: مفهوم السياحة الحلال.

##### أولاً: تعريف السياحة في اللغة.

إن تعريف السياحة الحلال يتطلب أولاً بيان مفهوم السياحة بشكل عام والنشاط الذي تتضمنه هذه الظاهرة ثم تحديد مدلول السياحة الحلال والخصائص التي تميزها، ومن خلال البحث عن معنى السياحة في اللغة يتبين أن السياحة لها مدلولات عدة، فالسياحة في المعجم الوسيط تعني التنقل من بلد إلى بلد بهدف الاستكشاف والبحث أو التنزه، والسائح هو المتنقل في البلاد بغرض التنزه، وذكر في لسان العرب السَّيْح وهو الماء الظاهر الجاري على الأرض وجمعه سيوح<sup>(1)</sup> والسياحة تعني الذهاب في الأرض للعبادة، وهي في عمومها تعني مطلق الذهاب في الأرض<sup>(2)</sup>.

##### ثانياً: تعرف السياحة في الاصطلاح

أما تعريف السياحة في الاصطلاح فتعددت حتى أن بعض الدراسات أدرجت لها ما يزيد عن خمسين تعريفاً

---

(1). ناجحة بنت عبدالله أو أزهرى، *السياحة في ضوء القرآن الكريم (دراسة استقرائية)*، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية العالمية، سنة 2009، ص 8.

(2). د. هاشم بن محمد بن حسين ناقور، *أحكام السياحة وآثارها دراسة شرعية مقارنة*، الدمام: دار الجوزي، الطبعة الأولى 2005 ص 15.

، ونحاول ذكر بعض التعريفات للسياحة في الاصطلاح فهي كما يعرّفها العالمان السويسريان شراتنهوفن ((إنها التفاعلات. أي الأنشطة. الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن وصول زوّار إلى إقليم أو دولة بعيداً عن موطنهم الأصلي، والتي توفّر الخدمات التي يحتاجون إليها وتشبع حاجياتهم المختلفة طوال فترة إقامتهم)) و جوير فرولة يعرّفها بأنها ((ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس فيها الحاجة

المتزايدة للحصول على عمليات الاستجمام وتغير الجو والوعي الثقافي لتذوق جمال الطبيعة ونشوة الاستمتاع بجمال الطبيعة<sup>(1)</sup>.

ولعله من الجدير بالإشارة في هذا الموضع هو تعريف السياحة الذي أورده قانون السياحة الليبي في المادة الأولى منه «يقصد بالسياحة في تطبيق أحكام هذا القانون تنقل الأشخاص مواطنين وأجانب أفراد وجماعات من مكان إلى آخر وما ينتج عن ذلك أو يستدعيه من خدمات وعلاقات مختلفة»<sup>(2)</sup> إذاً فالسياحة عبارة عن نشاط ترفيهي يشمل السفر والتنقل والإقامة بعيداً عن الموطن الدائم بهدف الترفيه والراحة والاستفادة من التجارب والتزود بالثقافة بفضل مشاهدة أشياء جديدة ولوحات لطبيعة مجهولة، ويذهب البعض إلى تعريف السياحة بأنها تفاعل حضاري اجتماعي ثقافي اقتصادي بين أفراد يمضون فترة زمنية محدودة، وأن لهذا التفاعل آثاراً اجتماعية وثقافية واقتصادية بعضها إيجابي وبعضها سلبي<sup>(3)</sup>.

### ثالثاً: تعريف السياحة في الشريعة الإسلامية

مفهوم السياحة في الشريعة الإسلامية يرتبط بشكل وثيق مع مفهوم الحلال الذي يتضمن معايير وشروط السياحة وفق التشريع الإسلامي، وبالبحث عن معنى الحلال لغة فهو عكس الحرام ونقيضه ومأخوذ من الفتح والإطلاق، فيقال هذا لك حل وحلال، وتعريف الحلال اصطلاحاً هو كل شيء لا يعاقب على استعماله والمطلق المأذون به شرعاً، كذلك يمكن تعريف الحلال اصطلاحاً بأنه ما أباحه الكتاب والسنة بسبب جائز مباح<sup>(4)</sup>.

---

(1). د. أحمد فوزي ملوخية، *مدخل إلى علم السياحة*، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص 17.

(2). المادة الأولى من القانون رقم 7 لسنة 2004 بشأن السياحة الصادر بتاريخ 2004/3/6.

(3). ناجحة بنت أزهرى مرجع سابق، *السياحة في ضوء القرآن الكريم*، ص 10.

(4). د. يحيى موسى عبدالله، *القواعد الفقهية في اجتماع الحلال والحرام وتطبيقاتها المعاصرة*، دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2004، ص 23.

بالنظر إلى تعريف السياحة بشكل عام دون الاستناد إلى مفهوم ونظرة الشريعة الإسلامية. يرى الباحث. قصور المفهوم بالمقارنة مع مدلول السياحة في الشريعة الإسلامية، إذ يقتصر مفهوم السياحة مجرداً عن المعنى الشرعي على جانب الثقافة والترفيه والعلاج إلا أن للشريعة الإسلامية مفهوم أعم وأشمل للسياحة وفق ما بينته تفاسير القرآن والأحاديث النبوية، ولهذا يتم توضيح مفهوم السياحة من منظور الشريعة الإسلامية، ومن هنا يضاف مصطلح الحلال إلى مصطلح السياحة، ويرتبط مفهوم السياحة الحلال بالشريعة

الإسلامية ارتباطاً وثيقاً حيث تسعى الدول المهتمة بهذا الجانب إلى التركيز على إظهار مصطلح الحلال كعامل جذب للسائح.<sup>(1)</sup>

نوضح مفهوم السياحة في القرآن الكريم والسنة النبوية والذي أشارت إليه عديد من التفسيرات القرآنية والأحاديث النبوية، فالسياحة لها ثلاث مدلولات:

1. السياحة بمعنى الجهاد، ومن ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جاءه رجل يستأذنه في السياحة فقال «إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله».

2. السياحة بمعنى الصيام، قال تعالى «التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله ويشر المؤمنون» (سورة التوبة: 112) بين المفسرون معنى السائحون بالصائمين وفسرها بعضهم بالمجاهدين كما تقدم في المعنى الأول.<sup>(2)</sup>

3. السياحة بمعنى السير في الأرض للاعتبار أي للاستفادة من تجارب الآخرين، إذ يرى بعض المفسرين أنه يجب حمل لفظ (السائحون) على المعنى الظاهر ويقول المؤلف أن المعنى الظاهر يشمل السير في الأرض على إطلاقه وبالتالي يدخل معنى الجهاد ضمنه، ويذهب البعض إلى تفسير السائحون إلى شموله المجاهدون والصائمون والمهاجرون وطلبة العلم.<sup>(3)</sup>

---

(1). ALFIAN NURDIANSYAH. شهادة الحلال وأثرها على السياحة في جنوب شرق آسيا، دراسة حالة تايلاند، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول للعلوم الاجتماعية في جنوب شرق آسيا 2016، ص4.

(2). د. عبدالتواب سيد محمد إبراهيم، الآثار الإيجابية والسلبية للسياحة في ضوء الشريعة الإسلامية، بحث ضمن أبحاث ندوة السياحة في مصر من منظور إسلامي واقتصادي، جامعة الأزهر، 2005/11/26، ص18.

(3). ناجحة بنت أزهرى مرجع سابق، السياحة في ضوء القرآن الكريم، ص8. ومن هذه المعاني يمكن محاولة تعريف السياحة الحلال أو السياحة من منظور الشريعة الإسلامية بأنها: الذهاب على وجه الأرض مؤقتاً بهدف تنمية النفس بوسائل مشروعة.

#### الفقرة الثانية: طبيعة نشاط السياحة ومعاييرها الشرعية

##### أولاً: طبيعة النشاط السياحي

من خلال التعريفات السابقة يتبين أن طبيعة الأنشطة السياحية والتي تضمنها تشريع السياحة الليبي هي مجموعة عمليات تفاعلية بين السائح وبين مقدمي الخدمات السياحية أو بائعي السلع للسائحين في أماكن السياحة هذه العمليات هي التي يخاطبها القانون ويحدد لها مراكز قانونية تحتوي حقوق

وواجبات<sup>(1)</sup>، ويمكن ذكر أهم تلك التفاعلات ليس حصراً لأن الخدمات السياحية متنوعة ومتعددة حسب المكان أو المقصد السياحي وهي في الآتي:

1. خدمات النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية.

2. خدمات ترفيهية متنوعة

3. خدمات الإقامة كالفنادق والشقق والمنازل.

4. خدمات نقدية كالتحويلات المالية والسحب النقدي وغيرها.

5. السلع الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى كالصناعات التقليدية مثلاً.<sup>(2)</sup>

ومن هذه الخدمات السياحية المتنوعة التي تقدمها الشركات والأفراد للمستفيدين من الخدمات السياحية يمكن الإشارة في هذا المقام إلى أهم المجالات التي يمكن أن تحدث فيها تلك الأنشطة السياحية ومجالاتها وخاصة بالمفهوم الحالي وفي ظل الدولة الحديثة حيث أنه يتضمن المجالات التي يرتبها القانون ضمن إمكانيات الدولة المضيئة وهي:

---

(1). الفصل الثالث من قانون السياحة الليبي رقم (7) لسنة 2004، المهن السياحية، <https://aladel.gov.ly>

(2). A. SAMIHA، حماية المستهلك في خدمات الضيافة الصديقة للمسلمين مع الإشارة بشكل خاص إلى خدمات وكالات السفر، رسالة ماجستير، مركز بحوث الحلال، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، 2017، ص 57.

1. السياحة الثقافية: وهي السياحة أو النشاط الذي يهدف منه السائح التزود بمعرفة ثقافية عند التعرف على

تاريخ الشعوب وآثارها الباقية، ومن أهم مناطق السياحة الثقافية منطقة الشرق الأوسط مثل مصر والعراق وليبيا، حيث تحتوي هذه الدول على آثار قديمة يزيد عمر بعضها عن ثلاثة آلاف عام، هذه السياحة تنظم لها الدول تشريعات خاصة تتضمن ضوابط زيارة هذه المناطق وأساليب حمايتها من أي تهديد ونذكر مثل ذلك في ليبيا حيث تحتوي العديد من المناطق الأثرية الفينيقية والرومانية إذ تعتبر هذه المناطق السياحية ضمن التراث الإنساني العالمي المعني بالحماية الدولية من منظمة الأمم المتحدة.

2. السياحة الرياضية: ويتضمن هذا النشاط ممارسة أعمال رياضية في غير منطقة الإقامة المعتادة للسائح كالسفر للممارسة التزلج مثلاً، أو الصيد، أو سباقات الخيل سباق الإبل (المهاري) في ليبيا<sup>(1)</sup>.

3. السياحة العلاجية: وتهدف هذه السياحة إلى زيارة أماكن علاجية مثل الينابيع الحارة أو الذهاب إلى مناخ رطب في دولة أخرى بغرض العلاج، تنظم هذه الدول لوائح خاصة لممارسة هذه الأنشطة السياحية.

4. السياحة الدينية: وهدف هذه السياحة هي ممارسة الشعائر الدينية التي أمر بها الدين الإسلامي وأهمها الحج والذي يتضمن السفر إلى مكة المكرمة لأداء هذه الفريضة، وزيارة المسجد النبوي بالمدينة المنورة.
5. السياحة الطبيعية: وتتضمن زيارة الطبيعة والتدبر في خلق الله ومنها زيارة الجبال والأنهار والغابات وما تحتويه هذه المظاهر الطبيعية من مخلوقات تظهر قدرة الخالق سبحانه وتعالى.<sup>(2)</sup>

#### ثانياً: المعايير الشرعية للسياحة الحلال ومتطلباتها

##### (أ) المعايير الشرعية

إن السياحة الحلال يجب أن تكون متوافقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية ومنضبطة وفق مبادئها لأن هذا الالتزام يظهر الأسس المتينة التي تبين ضوابط النشاط السياحي والتي تهدف إلى صون النفس والدين والعقل والمال، كذلك يساعد على تنمية أخلاق المسلم وتقوية إيمانه.

- (1). د. محمد عبدالحكيم أحمد العفيف، *السياحة في ليبيا بين المردود الاقتصادي والأفاق المستقبلية*، المجلة الليبية للدراسات (دار الزاوية للكتاب)، العدد الثالث يوليو 2013، ص 12.
- (2). د. أحمد فوزي ملوخية، *مدخل إلى علم السياحة*، مرجع سبق ذكره، ص 74.

إن الالتزام بضوابط السياحة الحلال يجعل المسلمون يشعرون بعظمة الدين وسماحته ويدفعهم إلى احترام بعضهم البعض ويظهر نقاء الأمة الإسلامية وسماحتها أمام غير المسلمين، لذلك من المهم جداً التقيد بهذه الضوابط، وقبل ذلك يجب تقنينها ووضعها ضمن القوانين واللوائح المنظمة للأنشطة السياحية في البلدان المسلمة، ويمكن هنا بيان المعايير والضوابط الشرعية العامة للسياحة الحلال دون الخوض في التفاصيل لأن الأمر واسع والدين شامل فيه جميع الأمور التي رسمها الشرع الحنيف.

1. **المشروعية**: يقصد بالمشروعية أن يكون النشاط السياحي المستهدف عملاً مشروعاً يتضمن مقاصد الشريعة والتي هي حفظ الدين والمال والنفس والعقل والعرض، هذا المقصد العام يتضمن في مجمله مفهوم الحلال وبالتالي السياحة الحلال، أي أن كل نشاط سياحي يؤدي إلى ضياع هذه الأساسيات فهو غير مشروع وبالتالي يخرج من إطار العمل الحلال والسياحة الحلال وهذا ما سيتم توضيحه - إن شاء الله - في الجزء الثاني من هذا البحث حيث نبين موقف التشريع الليبي من مبدأ الحلال في النشاط السياحي.

2. **القيم الأخلاقية الفاضلة**: من أهم الأمور التي يجب على المسلم التحلي بها القيم الأخلاقية التي تعبر عن شخصية المسلم الحقيقي وفق ما نص عليه الكتاب والسنة، ومن هذه القيم الأخلاقية الصدق والأمانة والعفة والكرم والجود والعفو، والتي يشكل غيابها أو اختلالها مساساً بالقيم الإسلامية وبالتالي الفساد والإنحلال والفحشاء والمنكر، وهذا ما يجب أن يتعد كل العد عن السياحة الحلال.<sup>(1)</sup>

3. **الطيبات**: وتعني الطيبات أن يكون المأكّل والملبس وغيرها من السلع الاستهلاكية متجنباً مظاهر الخبائث والفحشاء فيكون الأكل حلالاً وفق ضوابط الشريعة وتكون الملابس منضبطة وشرعية تستر الإنسان ولا تظهر عوراته، وهذه من المعايير المهمة التي تسعى أغلب الجهات التي تقدم الخدمات السياحية إلى توفيرها ومنع ما يخالفها حتى تكون وفق المعايير الشرعية.<sup>(2)</sup>

(1). فوزية الصادق العموري، د. أشرف زيدان، د. فخر الأدب، **حقيقة مفهوم السياحة في القرآن الكريم وضوابط شرعيتها**، مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية، المجلد 3، العدد 4، أكتوبر 2017، ص 82.

(2) صباح ميرغني، **السياحة والضيافة: رؤية قرآنية في ضوء الواقع المعاصر**، أطروحة دكتوراه 2018 في معارف الوحي والقرآن، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية الجامعة الإسلامية ماليزيا ص 12.

4. **السلوك المذهب السوي**: مما يجب أن يتحلى به السائح المسلم أو من يقدم الخدمة السياحية السلوك والتصرفات المحترمة التي تعبر عن تعاليم الدين الإسلامي وفي مجال المعاملات خاصة فلا يرفع الإنسان صوته على مسلم آخر مثلاً وأن يراعي غيره الأولى بالحاجة وأن يبتسم في وجه أخيه، وغيرها من مظاهر السلوك المذهب الذي جاءت به تعاليم الدين الإسلامي.

5. **مراعاة الأولويات**: وهنا يأتي ترتيب الحاجة للإنسان المسلم، فلا يقوم بالكماليات وهو في حاجة لأشياء ضرورية، مثلاً لا يجوز له الإقتراض للقيام برحلة سياحية، أو لديه دخل محدود ويبذر في رحلته السياحية، إذ على السائح المسلم أن يراعي ويرتب الضروريات ثم التحسينات والكماليات.

6. **الإتقان والإحسان**: معيار يجب أن تتحلّى به شركات السياحة خاصة والتي تعكس صور الإسلام وتعاليمه فيجب أن تتعامل هذه الشركات بالصدق والأمانة والدقة في أداء خدماتها فلا يجب أن تستغل السائح المستفيد من الخدمة وأن تدّلس عليه أو تبتزّه، فهذه الأعمال ليست من الإسلام في شيء، إذ يوصينا نبينا صلى الله عليه وسلم بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل فيقول «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عمل أن يتقنه» ويقول «من غشنا فليس منا» لذلك يجب أن تهتم الشركات السياحية بتطبيق هذه المعايير، ويجب أن تكون القوانين واللوائح السياحية مشددة في هذه المعايير لأنها تعكس تعاليم أمة الإسلام.<sup>(1)</sup>

7. **المحافظة على واجبات الدين وفرائضه**: فيجب أن لا ينشغل السائح عن أداء الواجبات والفرائض الشرعية، كأن ينشغل عن أداء فريضة الصلاة مثلاً أو صلة الأرحام فلا يترك الفرائض أثناء النشاط السياحي، فهذه الواجبات أولى بالعمل، واحترامها هو أساس من واجبات الدين الإسلامي، ويجب تسهيل

أداء هذه الفرائض في أماكن الأنشطة السياحية وتوفير أماكن للصلاة حتى لا يضيعوها أو يشق عليهم الذهاب لأماكن بعيدة لأداء هذه فريضة الصلاة<sup>(2)</sup>.

- 
- (1)أ.د. حسين حسين شحاتة ،*الضوابط الشرعية للسياحة في ضوء القواعد الفقهية* ، بحث ضمن أبحاث ندوة السياحة في مصر من منظور إسلامي واقتصادي ، جامعة الأزهر ، 2005/11/26 ، ص 5.
- (2) ناجحة أزهرى ، *السياحة في ضوء القرآن* مرجع سابق، ص 23

#### (ب):متطلبات السياحة الحلال

- من الجدير بالذكر في هذه الجزئية هو ما نشره مؤشر السياحة الحلال العالمي حول متطلبات السياحة الحلال التي تختلف ضرورة وجودها لدى الدولة المضيفة للسياحة ويمكن توضيحها في الآتي
1. ضروريات يجب أن توفرها الدول التي تتبع برنامج السياحة الحلال وهي:  
. الطعام الحلال  
. أماكن للصلاة ومتطلباتها  
. حمامات مناسبة وصديقة للبيئة  
. توفير الأمن والحماية من الإرهاب وخاصة التطرف الإسلامي
  - 2 حاجيات من المهم توفيرها  
. الخلفيات والأسباب الاجتماعية أي مراعاة التقاليد والعادات الاجتماعية  
. الخدمات المقدمة في شهر رمضان وخصوصيتها  
. خبرة السكان المحليين وخاصة مقدمي الخدمة السياحية في التعامل مع السائحين.
  - 3 تحسينات مهمة وتوفيرها له شريحة كبيرة من السائحين.  
. توفير أماكن الخصوصية سواء للعائلات أو النساء.  
. عدم تقديم خدمات بمظاهر غير حلال.<sup>(1)</sup>

---

(1).أنظر المؤشر العالمي للسياحة الحلال الصادر سنوياً عن HALAL CRESCENT ، [Global Muslim Travel Index](http://GlobalMuslimTravelIndex.com)

### مطلب ثان: موقف تشريع السياحة الليبي من مفهوم السياحة الحلال

في هذه الجزئية يتم توضيح موقف قانون السياحة الليبي بشأن مفهوم السياحة الحلال الذي أصبح منتشر بشكل عالمي، وأساساً أفرد المشرع الليبي تشريع خاص بالسياحة في ليبيا نظراً لأهمية موقعها وما تتمتع به من بيئة سياحية متنوعة طبيعية وثقافية، ورغم امكاناتها السياحية الكبيرة إلا أنها لا تزال تعاني من تدني كبير في معدل السياحة الوافدة من الخارج بسبب ما تعانيه من توتر سياسي وضعف في المستوى الأمني ولكن هذا لا يمنع البحث عن البيئة القانونية المناسبة للسياحة الحلال ولذلك نوضح فيما يلي موقف قانون السياحة الليبي من مفهوم الحلال، وقبل ذلك نشير إلى أن الجهة الحالية المعنية والمختصة بمتابعة المؤسسات السياحية وخدماتها هي الهيئة العامة للسياحة بعد أن كانت وزارة مستقلة تعنى بتنظيم السياحة ومراقبتها.<sup>(1)</sup>

### الفقرة الأولى: المهن والخدمات السياحية المسموح بها قانوناً

بالنظر في قانون السياحة الليبي وضوابطه بشأن تأسيس الشركات السياحية فإنه نص على المهن السياحية في المادة 15، إذ تتنوع هذه المهن في مجالات الفنادق والرحلات وزيارة الأماكن الثقافية والطبيعية<sup>(2)</sup> ونبينها كما وضحتها القانون في الآتي:

1. تنظيم الرحلات السياحية المختلفة الجماعية ، أو الفردية داخل ليبيا ، وخارجها.
2. بيع تذاكر السفر وحجز الأماكن في وسائل النقل المختلفة لغرض السياحة.
3. حجز الغرف في المحال العامة السياحية ، وغير ذلك مما يتعلق بإقامة السائح داخل ، وخارج ليبيا.
4. تقديم خدمات الحصول علي تأشيرات لغرض السياحة.
5. القيام بإجراءات التأمين لصالح السائح لدي شركة التأمين العاملة بليبيا.
6. القيام بنشاط النقل السياحي بمختلف وسائله.

---

(1) قرار وزير الاقتصاد رقم 199 الصادر بتاريخ 2012 / 7 / 24.

- (2) د. نجيب محمد حمودة الشعاني ، د. عبد الحفيظ الهروط ، د. فراس أبوقاود ، *التحديات والعوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات السياحية في دول الربيع العربي مع الإشارة إلى السياحة في ليبيا*، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 43 سنة 2015 ، ص 45
7. خدمات الإرشاد والدليل السياحي.
  8. تنظيم المهرجانات ، والحفلات الفنية ، والمعارض ، والأسابيع السياحية وتسويقها وتقديم الخدمات السياحية للمؤتمرات.
  9. امتلاك وتشغيل المحال العامة السياحية المختلفة.



10. الوكيل التجاري للمهن السياحية.

11. أي نشاط آخر تقرره اللجنة الشعبية العامة للسياحة واعتباره مهنة سياحية.<sup>(1)</sup>

هذه مجموعة المهن التي يمكن للمؤسسات السياحية ممارستها وفقاً لقانون السياحة الليبي ولائحته التنفيذية في المادة 15 منها، إلا أنه بتتبع نصوص القانون والبحث عن أي موانع أو أنشطة محظورة فإن المشرع لم ينص في هذا القانون صراحة على منع أو حظر أي نشاط سياحي غير حلال كإقامة النوادي الليلية مثلاً، فمفهوم الحلال بالنسبة للمهن السياحية غير صريح، وكأن المشرع يريد أن يفهمنا أنه لا مكان لغير الحلال بمفهوم المخالفة واستناداً إلى ما سيتم عرضه من تشريعات عامة تبين مكانة المباح والحلال لدى المجتمع الليبي ونظامه القانوني.

#### الفقرة الثانية : محظورات قانون السياحة وعقوباتها.

نبين في هذا الجانب ما يتعلق بشكل مباشر بمفهوم الحلال أو مشروعية العمل المتفق مع الشريعة الإسلامية، بمعنى ما يمنعه قانون السياحة الليبي وفق مفهوم المشروعية والشريعة الإسلامية، وهنا حددت المادة 22 من اللائحة التنفيذية لقانون السياحة الليبي المخالفات أو الأعمال التي تمثل إخلالاً بالتزامات العمل السياحي وبالتالي يعاقب عليها القانون وهي:

1. إذا تخلف عن أداء مهامه وفق الإذن الذي منحه حق مزاوله النشاط، أو قصر في مهنته تجاه المستفيدين
2. إذا دخل في منافسة غير مشروعة ومضرة بالاقتصاد الوطني

---

(1). المادة 15 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2004 بشأن السياحة الليبي

3. إذا ارتكب عملاً ماساً بسمعة السياحة في ليبيا أو مارس المهنة بصورة تتنافى مع الأخلاق والآداب العام والنظام العام.<sup>(1)</sup>

في حال ارتكاب مقدم الخدمة السياحية أيّاً من تلك المخالفات يلغى إذن مزاوله المهنة السياحية أي يسحب ترخيص الشركة السياحية ويتم إيقاف أداؤها لخدماتها كعقوبة وفق المادة 28 من قانون السياحة الليبي

و من خلال تتبع مفهوم الحلال أو ما يمس هذا المفهوم من التشريعات السياحية في ليبيا فإن أقرب ما يلامس هذا المفهوم هو الفقرة الثالثة من هذا النص، إضافة أن هذا ما دعمته المادة 32 من اللائحة التنفيذية للقانون

حيث بينت في الفقرة الأولى والثالثة أن الإخلال بالآداب العامة مخالفة يمكن بارتكابها إلغاء الإذن بمزاولة النشاط السياحي، وفي الحقيقة أن مصطلح الأخلاق والآداب العامة مصطلح واسع يمكن تصوره بعدة أشكال ولكن القانون الليبي ومن خلال التزامه بضوابط الشريعة الإسلامية أفرد تشريعاً خاصاً بالأخلاق

والآداب العامة يمكن من خلال تطبيق نصوصه في مجال الأنشطة السياحية أن تعكس مفهوم السياحة الحلال وفق معايير الشريعة الإسلامية وتعاليمها، هذا القانون هو القانون رقم 11 لسنة 2016 بشأن حماية الآداب العامة والذي منع الأنشطة التالية:

1. حضر الأعمال الفنية في الأماكن العامة إلا بإذن، وبأي حال لا يجوز الترخيص بالعروض الخليعة أو الفاضحة أو المخلة بالحياء أو التي يقصد بها الإثارة الجنسية، هذا ما بينته المادة الأولى من القانون.
2. يحضر التحريض على الفجور والفسق بأي شكل.
3. ارتكاب أعمال الفاحشة أو الاتفاق عليها سواء كان في محل عام أو ملحوق.
4. العروض الرياضية الخادشة للحياء والمنافية للآداب العامة وأحكام الشريعة الإسلامية.<sup>(2)</sup>

---

(1). أ. حسين مأمون علان، واقع وآفاق صناعة السياحة في ليبيا، المركز المهني العالي للسياحة والفندقة، الطبعة الأولى، 2006، ص 61.

(2) قرار مجلس الوزراء رقم 139 لسنة 2004 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2004 بشأن السياحة.

ومن خلال ما سبق يتبين أن مفهوم أحكام الشريعة الإسلامية تبدو واضحة المعالم في ممارسة النشاط السياحي في ليبيا ومن هنا يتبين أن المشرع الليبي أدرج مفاهيم ومبادئ الشريعة الإسلامية لممارسة أعمال السياحة في ليبيا وإن كان الأمر بشكل غير صريح يتضمن مصطلح الحلال أي أن المشرع في قانون السياحة الليبي لم يستعمل مصطلح الحلال بل شدد على عدم ممارسة أي أعمال منافية للشريعة الإسلامية تمس الأخلاق والآداب العامة والنظام.

### مطلب ثالث: مضمون الحلال في التشريعات ذات العلاقة بالنشاط السياحي

من خلال عرض موقف المشرع الليبي في قانون السياحة حيث تبين أن مفهوم الحلال ضمنه المشرع دون استخدام المصطلح أسوة بالدول التي تعتمد مصطلح الحلال في منظومتها السياحية إلا أن هذا لا يكفي لأن النشاط السياحي في أغلبه يتعامل مع سائحين أجانب ليس لديهم خلفية تشريعية عن تضمين مصطلح الحلال وبالتالي قد يكون من الأفضل استعمال وسائل تعريفية أخرى تبين أن السياحة في ليبيا تقع ضمن نظام قانوني يتبع مبادئ الشريعة الإسلامية، هذا ما سنحاول توضيحه وهو مدى اهتمام المشرع الليبي بوضع أهم الضوابط والمعايير في التشريعات والقوانين والتي تخاطب المعنيين بالسياحة بشكل غير مباشر في التشريعات والقوانين باعتبار هذه التشريعات عامة ومجردة تضع ضوابط عامة أساسية وخاصة أن قانون السياحة الليبي أشار إلى عدم الإخلال بالتشريعات ذات العلاقة منها قانون الأنشطة الاقتصادية

وقانون العقوبات وقانون الآداب العامة وغيرها من القوانين التي تخاطب مقدمي الخدمات السياحية والمستفيدين من تلك الخدمات.

نوضح فيما يلي أهم المعايير التي تضمنها التشريع الليبي من خلال تتبع وجود تلك الضوابط في النصوص القانونية أو اللوائح أو القرارات المنفذة لتلك التشريعات

**أولاً: الإعلان الدستوري**

الإعلان الدستوري هي وثيقة دستورية صادرة عن المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 3 أغسطس 2011 بعد أحداث ثورة فبراير، وهي بمثابة دستور مؤقت للدولة إلى حين إصدار دستور جديد للبلاد، وبالبحث في هذه الوثيقة عن الإشارات التي يمكن أن تؤسس بها النظام العام للدولة من خلال توضيح مكانة الشريعة الإسلامية في الدولة والهوية الدينية لمواطنيها، ومدى انسجام تشريعاتها مع الشريعة الإسلامية، يتبين أن الإعلان الدستوري يشير في ديباجته إلى تأسيس الأجيال القادمة على روح الهوية الإسلامية، ربما هي إشارة واضحة وهي ليست بمجديدة عن المجتمع الليبي والذي يعتبر جميع سكانه مسلمين سنة، على تنشئة المجتمع على روح الشريعة الإسلامية وبالتالي إباحة الحلال وتحريم الحرام، إلا أن الإعلان الدستوري في المادة الأولى منه ينص بشكل صريح على أن ليبيا دولة دينها الإسلام والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، وهذا بيان واضح في هذه القواعد الدستورية على مكانة الشريعة الإسلامية في الدولة وتشريعاتها وبالتالي فإن القوانين تستمد نصوصها بشكل رئيسي من الشريعة الإسلامية وهذه قواعد أساسية دستورية تدل على مكانتها في قوانينها.<sup>(1)</sup>

### ثانياً: قانون العقوبات الليبي

من القوانين الأساسية المهمة والتي تمثل نصوصها الطابع العام لنظام التجريم في الدولة وخاصة إذا كان هذا التشريع منسجم مع قواعد الشريعة الإسلامية ونصوصه عامة ومجردة لا تستثني أحداً إلا بقانون صريح فإن قانون العقوبات الليبي نجده يلامس مفهوم الحلال في بعض نصوصه والتي تخاطب جميع من هو على إقليم الدولة، وخاصة أنه ينص في المادة الرابعة منه على أنه يسري على المواطن الليبي والأجنبي الذي يرتكب جريمة على الإقليم الليبي

وتابعه كالسفن والطائرات والسفارات، ولكن السؤال الذي يطرح الآن هو هل جرّم قانون العقوبات الليبي مظاهر السياحة غير الحلال، وإن كان النص بشكل غير مباشر أي أنه لا يخاطب مباشرة السائح أو مقدم الخدمة السياحية في مجال السياحة وإنما ما يفعله السائح أو مقدم الخدمة السياحية والذي يقع تحت الخطاب القانوني، ومن هنا نجد النص صريح وواضح في المادة (14) بأن هذا القانون لا تفل أحكامه بالشريعة الغراء أي

(1). دباجة الإعلان الدستوري الليبي الصادر بتاريخ 3 أغسطس 2011.

أن هذا التشريع يحترم أحكام الشريعة الإسلامية وإن وجد تعارض فالأولى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ومما يلامس قواعد الشريعة هي تجريم أعمال الدعارة وممارستها في المادة (417) مكرر وكذلك تجريم الأفعال الفاضحة في الأماكن العامة وهذا التجريم يمنع المظاهر المخلة بالحياء ويوفر المناخ الملائم للسياحة الحلال.<sup>(1)</sup>

### ثالثاً: قانون تحريم الخمر

يعتبر قانون تحريم الخمر من التشريعات المهمة التي توفر البيئة القانونية الحلال استناداً إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، إذ ينص القانون بشكل واضح وصريح في مادته الأولى على تحريم الخمر وينص في المادة الرابعة على معاقبة حائزها والمتعامل معها بأي شكل من الأشكال، بل عاقب القانون حتى غير المسلم الذي تناول الخمر في أي مكان، هذا يبين بشكل جلي واضح توفير عنصر مهم من عناصر أو ضوابط السياحة الحلال وهي تحريم الخمر ومنع تداولها في ليبيا، الأمر الذي تبيحه بعض الدول الإسلامية وتسمح ببيعه<sup>(2)</sup>.

### رابعاً: قانون إقامة حد الزنا

تجدر الإشارة إلى هذا القانون باعتباره يتضمن قواعد قانونية عامة تخاطب الجميع، فكل من ثبت فعله الزنا فإنه وفق هذا القانون معاقب حداً طبقاً للشريعة الإسلامية، هذا ما ورد في نصوص القانون فيعاقب من ثبت فعله الزنا وهو غير محصن بالجلد مائة جلدة وإذا كان محصناً فيرجم حتى الموت، هذه قواعد قانونية تدعم توفير بيئة حلال.

عكس بعض الدول التي تبيح وتمنح الإذن بإنشاء أماكن لأعمال البغاء والتي تتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي ويحرمها ويضع لها حدود تطبق على المعتدي على تلك الحرمات.<sup>(3)</sup>

---

(1). د. محمد رمضان باره، شرح القانون الجنائي الليبي، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، الطبعة الأولى، 1997، ص 93

(2). قانون رقم 21 لسنة 2016 المعدل للقانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن تحريم الخمر.

(3). قانون رقم 22 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 70 لسنة 1973 بشأن إقامة حد الزنا وتعديل بعض أحكام قانون العقوبات.

### خامساً: قانون منع المعاملات الربوية

قد يكون من الجدير بالذكر القانون الخاص بمنع المعاملات الربوية في المصارف الليبية، حيث أن المعاملات المالية من ضمن الخدمات التي يستفيد منها السائح وبالتالي، فإن هذا القانون يمنع المعاملات

الربوية المبنية على الفائدة ويعاقب المتعاملين بها ،وألغى في المادة الثانية منه أي إشارة إلى مصطلح فائدة ،هذا الأمر من دعائم البيئة الحلال في ليبيا.(2)

بشكل عام تعتبر التشريعات العامة في ليبيا مثلما تم الإشارة إلى أهمها تتوافق مع أسس الشريعة الإسلامية وبالتالي تشكل أساساً مهماً في توفير الظروف الملائمة لتكوين بيئة قانونية تتناسب مع السياحة الحلال والتي نحن بصدد تقفي آثارها ضمن التشريعات والقوانين في ليبيا ،ورغم عدم الإشارة المباشرة لمصطلح السياحة ضمن هذه التشريعات إلا أن هذه القواعد عامة وليست مباشرة تحاطب البيئة السياحية ،كذلك ليست هذه القوانين وحدها من توفر البيئة الحلال المتكاملة للسياحة ، وإنما يحتاج المشرع إلى سن بعض القوانين الخاصة بتفاصيل الخدمات السياحية والأغذية الحلال التي يسعى المختصون إلى وضع مقترحات تبين مواصفات الغذاء الحلال ، وخاصة أن مكونات الغذاء أصبحت دقيقة وتحتاج إلى خبراء ومختصين لبيان الحلال منها وغير الحلال.(3)

#### سادساً: ضوابط استيراد السلع

بالبحث عن الأسس القانونية التي تتصل بمفهوم الحلال نجد مجموعة من الضوابط التي نصت عليها قرارات إدارية تنفيذاً لقانون مزاوله الأنشطة الاقتصادية رقم 23 لسنة 2010 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعلى قرار مجلس الوزراء رقم 188 لسنة 2012 بشأن ضوابط التصدير والاستيراد ، نص القرار في المادة الثالثة منه على صلاحية الوزير المختص بحضر استيراد وتصدير السلع لاعتبارات دينية أو صحية أو أمنية ، تنفيذاً للاعتبارات الدينية صدر عن وزير الاقتصاد القرار 199 لسنة 2012 بشأن السلع المحظور

(2). قانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية.

(3). أ. طاهر أحمد حسين الفيتوري ،المواصفات الليبية لمنتجات الحلال ، بحث مقدم ضمن المؤتمر العلمي

الأول للأمن الغذائي وسلامة الغذاء ، 16/17/ أكتوبر 2016 . ص 4

استيرادها وكان نص المادة 3 من القرار كالاتي:

«يحضر استيراد السلع التالية:

1. الخنازير الحية ولحومها وجلودها وكافة مشتقاتها.

2. الخمر والمشروبات الكحولية بجميع أنواعها.

3. اللحوم المحفوظة والمعلبة والأطعمة المحضّرة منها ، والشحوم الحيوانية لغرض الاستهلاك البشري باستثناء المذبوحة والمحضّرة وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية.....»(1)

تبين هذه القرارات والتي هي عبارة عن تنفيذ للقوانين التي تم بيانها أن هذه السلع وكذلك مشتقاتها محظور تواريخها إلى ليبيا وكل هذه المحظورات توفر بيئة أساسية للسياحة الحلال ووفق ضوابط الشريعة

الإسلامية<sup>(2)</sup>، وأخيراً فإن ما تم عرضه من أهم التشريعات والنصوص التي تتضمن مفهوم الحلال أو ما أباحه الشرع الحنيف، يعتبر نصوص تشريعية عامة تبين الأساس العام أو المبادئ التي يعيش عليها المجتمع الليبي، وكذلك من خلال القاعدة الفقهية التي تفيد أن الأصل في الأشياء الحل والإباحة إلا ما حرمه الله على عباده، فإن القواعد العامة التي تم بيانها تفيد أن المشرع الليبي لم ينص أو يسمح بإنشاء مؤسسات تسمح بتقديم خدمات غير حلال أو بيع سلع غير حلال وهذا المنع القانوني ليس في مجال السياحة فحسب بل في مختلف المجالات الأخرى وعمل كامل الإقليم الليبي، ويبدو ذلك واضحاً في التشريعات التي تم بيانها.

### النتائج والتوصيات

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج نحاول توضيحها في التالي:

1. نظراً لتدني مستوى النشاط السياحي في ليبيا فإن الجهة المسؤولة عن إدارة النشاط هي هيئة عامة وليست وزارة مستقلة.
2. التشريع الليبي أسس لمبادئ الشريعة الإسلامية بداية من القواعد الدستورية العليا التي توضح البنية الأساسية للدولة وبالتالي فإن النظام القانوني يتضمن مصطلح الحلال وإن النص على ذلك صراحةً يفيد استثناء بوجود بعض الأسس القانونية لأمر غير حلال وهذا ما لم ينص عليه المشرع في ليبيا.
3. النصوص القانونية التي تمس مفهوم الحلال واللوائح والقرارات ذات العلاقة موزعة وغير منظمة ضمن تشريع موحد.
4. إن المشرع الليبي لم يستعمل مصطلح الحلال ضمن النصوص القانونية، بل نص على ضوابط الشريعة الإسلامية والتي تتضمن ذات المعنى.

---

(1). قرار وزير الاقتصاد رقم (199) بشأن حظر استيراد بعض السلع الصادر بتاريخ 2012/4/28.

(2). أ. حسين مأمون علان، واقع وآفاق صناعة السياحة في ليبيا، المركز المهني العالي للسياحة والفندقة، الطبعة الأولى، 2006، ص 7

5. قانون السياحة الليبي ولائحته التنفيذية لم ينصا بشكل صريح على مفهوم الحلال واكتفيا بالأخلاق والآداب العامة ومن المعلوم وبشكل عام أن المجتمع الليبي مجتمع محافظ وبالتالي ركز المشرع على استعمال هذا المصطلح والذي يتضمن مفهوم الحلال.

ومن خلال مجموعة هذه النتائج نرى بيان بعض التوصيات بالخصوص وهي كالآتي:

1. يجب العمل على توفير الاستقرار السياسي والأمني حتى تعود الحركة السياحية إلى البلاد.
2. يجب العمل على تنمية هذا المجال المهم سواء من خلال البنية التحتية أو الموارد البشرية اللازمة لانتشار السياحة في البلاد.
3. برغم البيئة الاجتماعية الملائمة إلا أن البيئة القانونية تحتاج تطوير في نفس الاتجاه أي ضوابط الشريعة الإسلامية.
5. يجب وضع تشريع أكثر وضوحاً يجمع معايير السياحة الحلال والذي يمكن أن يشكل عامل جذب للسياحة المحافظة والملتزمة بمعايير الشريعة الإسلامية.
6. التركيز على نشر مضمون التزام تشريع السياحة بضوابط الشريعة الإسلامية للمستفيد الأجنبي والذي قد لا يعي تضمن التشريع لمفهوم الحلال.
7. النص في القانون على إلزام الأماكن السياحية بتوفير أماكن لإقامة الصلاة.

## قائمة المراجع

### أولاً الرسائل العلمية

1. د. يحيى موسى عبدالله، القواعد الفقهية في اجتماع الحلال والحرام وتطبيقاتها المعاصرة، دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2004.
2. SAMIHA.A، حماية المستهلك في خدمات الضيافة الصديقة للمسلمين مع الإشارة بشكل خاص إلى خدمات وكالات السفر، رسالة ماجستير، مركز بحوث الحلال، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، 2017.
3. صباح ميرغني، السياحة والضيافة : رؤية قرآنية في ضوء الواقع المعاصر، أطروحة دكتوراه 2018 في معارف الوحي والقرآن، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية الجامعة الإسلامية ماليزيا.
4. ناجحة أزهرى، السياحة في ضوء القرآن الكريم (دراسة استقرائية)، رسالة ماجستير 2009 في معارف الوحي والتراث، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
5. HAMIDAH AYOB، حماية المستهلك في خدمات الضيافة الصديقة للمسلمين مع الإشارة بشكل خاص إلى خدمات وكالات السفر، رسالة ماجستير في إدارة صناعة الحلال 2017 المعهد الدولي لبحوث الحلال والتدريب، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

### ثانياً: الكتب

6. أ.حسين مأمون علان ،واقع وآفاق صناعة السياحة في ليبيا ،المركز المهني العالي للسياحة والفندقة ،الطبعة الأولى ،2006.
7. د.هاشم بن محمد بن حسين ناقور ،أحكام السياحة وآثارها دراسة شرعية مقارنة ،الدمام :دار الجوزي ،الطبعة الأولى 2005.
8. د.أحمد فوزي ملوخية ،مدخل إلى علم السياحة ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،الطبعة الأولى ،2008.
9. د.محمد رمضان باره ،شرح القانون الجنائي الليبي ،المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية ،الطبعة الأولى ،1997.

### ثالثاً: البحوث العلمية

9. NURDIANSYAH شهادة الحلال وأثرها على السياحة في جنوب شرق آسيا ،دراسة حالة تايلاند ،مقدم في المؤتمر العلمي الأول للعلوم الاجتماعية في جنوب شرق آسيا 2016.
10. د.عبدالتواب سيد محمد إبراهيم ،الآثار الإيجابية والسلبية للسياحة في ضوء الشريعة الإسلامية ،بحث ضمن أبحاث ندوة السياحة في مصر من منظور إسلامي واقتصادي ،جامعة الأزهر ،26/11/2005.
11. الدكتور نجيب الشعافي والدكتور عبدالحفيظ الهروط والدكتور فراس أبو قاعود التحديات والعوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات السياحية في دول الربيع العربي مع الإشارة إلى السياحة في ليبيا ،بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد 43 لسنة 2015.
12. أ.طاهر أحمد حسين الفيتوري ،المواصفات البيئية لمنتجات الحلال ،بحث مقدم ضمن المؤتمر العلمي الأول للأمن الغذائي وسلامة الغذاء ،16/17/اكتوبر 2016 .
13. فوزية العموري والدكتور أشرف زيدان والدكتور فخر الأدب، دور التخطيط السياحي الممنهج في نشر ثقافة التنمية السياحية بين السكان في ليبيا ،بحث منشور في مجلة جامعة المدينة العالمية ،العدد 23 لسنة 2018.
14. MYNA YUSUF تصور المجتمع المسلم تجاه التنمية السياحية في سابانج بمقاطعة آتشيه في اندونيسيا ،رسالة ماجستير في التخطيط الحضري 2015.
- MUSLIM COMMUNITY PERCEPTION TOWARDS TOURISM DEVELOPMENT IN SABANG ,ACEH ,INDONESIA.
15. شهادة الحلال وأثرها على السياحة في جنوب شرق آسيا ،دراسة حالة تايلاند ،للباحث ALFIAN NURDIANSYAH مقدم في المؤتمر العلمي الأول للعلوم الاجتماعية في جنوب شرق آسيا 2016.



“Halal Certification and Its Impact on Tourism in Southeast Asia: A Case Study Halal Tourism in Thailand” in The 1st International Conference on South East Asia Studies, 2016, KnE Social Sciences.

#### رابعاً: القوانين

- 1..أنظر قانون العقوبات الليبي وتعديلاته.
- 2..قانون رقم 21 لسنة 2016 المعدل للقانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن تحريم الخمر.
- 3..قانون رقم 22 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 70 لسنة 1973 بشأن إقامة حد الزنا وتعديل بعض أحكام قانون العقوبات.
- 4..قانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية ولائحته التنفيذية.
- 5..قانون رقم 7 لسنة 2004 بشأن السياحة ولائحته التنفيذية.
- 6..قانون رقم 11 لسنة 2016 بشأن حماية الآداب العامة.
- 7..القرارات الإدارية ذات العلاقة بتنفيذ القوانين.